

12/8/19

هذه حاشية العلامة الشيخ محمد بن علي الصبان على
 شرح آداب البحث لملاحق في نهج مناقبه
 والمسلمين وهما منها الشرح
 المذموم على التمام
 والكمال والمدة
 على كل حال
 آمين

{بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقى}
 الحمد والمناجاة وعلى بيلك الصلاة والتحية اذا قلت بكلام ان كنت ناقلا فاحسنه
 مدعيًا فالدليل ولا يمنع التقل والمدعي الاجاز اذا لم يمنع في عرفهم طلب الدليل
 على مقدمته فاذا اشغلت به منع مجرد اومع السند ولا يدفع السند الا اذا كان
 ساويا للوقف بالاختلاف او هو رضى بدليل الاختلاف ففي الصوريين صحت ما قلنا
 ان تقول الله تعالى متكلم بكلام ازل ناقلا عن المفسر او مدعيًا بدليل انه اسند
 الكلام حقيقة الى ذاته تعالى وكلم الله موسى تكليمًا فيمنع بجواز الجمع اذ يدفع
 الاصل او يفسد الخلق فقبل انه اضافة القدرة الى المقدور فيمنع مستند الله
 حقيقي او يعارض بانه تأدية الحروف للحادثة فيمنع ان يقال لا قسم ان الكلام
 مركب من الحروف
 {ان الكلام في العزاد واقعا = جعل اللسان على العزاد دليلًا}

الحمد لله الذي جعل العلم
وسبيل النجاة والهدى
والهدى إلى الله تعالى

بسمه حماد الله تعالى أو سلك طريق الخطاب له تعالى (قوله تنبها على القرب) أي
فيكون في كلامه تابع إلى قوله تعالى ونحس أقرب اليه من جبل الورد بدو لا يريد عليه أن
رب الله تعالى صار ضروراً عند كل مؤمن لأن النسب يجري في الضرورات لأن
الغنى قد تغفل عنها (قوله ولان الاثنى) على ثابته لسلك طريق الخطاب تضمنت
أن سلكه تذهب إلى قوله صلى الله عليه وسلم في مقام بيان الاحسان أن تعدداته
كما نكث تراها وأشار إلى أن هذا المصنف وقع على الوجه الأكمل فاستكمل من أن الأول
نوك الوالد ليكون له لعله ليس بشئ (قوله أولاً) أي قبل الشروع في الحدود ذكره لاجل
قوله بعد استبان منه الخ ولان الأولية من تفة الحاشية والأول يعمل بمطابقة حقيقة مجرد
المصنوع لا دفع ما قبل هنا (قوله حاضر الخ) أي والأصل فيما هلك أنه ان مخاطب
(قوله ومشاهد) أي حقيقة أو تقريباً كما هو لا يلزم من كونه حاضراً أن يكون مشاهداً
حتى يمتنع عنه بقوله حاضراً كما توهم (قوله ثم بحمد) أي بما في بحمد الجهد على نسق
والاحتياط لا يحل المحمود أولاً فالمتناس أن يأتي بما يدل عليه من جهة الجهد أولاً
فظهر قوله وماذا من الخ وانه لا حاجة إلى ما وقع هنا من النصف وثم هنا مجرد
الترتيب ومن نكت سلك طريق الخطاب رعاية الالتفات من النسبة إلى المحصور
(قوله واستبان) الدين وانتازد نان (قوله تقدم) أي الجهد أي تقدم اللفظ
الدال عليه وضاعاً أعني لفظ الجهد في عبارة استخدام أو تقدير مضاف فلا اعتراض
أن جملته مسموعة واقع بحمد الجهد سواء قدم كالأول أو حرجه فلا يلزم من اقتضاء
المقام تقدم هذه الجملة تقدم كذا الذي الكلام فيه (قوله لتعظيم) أي تعظيم المتكلم
للمخاطب أي اعتقاده وعظمته (قوله والشرف) أي شرف المخاطب في حدوده فكل
منه ما علة حسنة وإن كان الشرف مضافاً إلى القالب لتعظيم أو المراد بالتعظيم العظمية
ومطاف الشرف عليه تفسيراً فمأخوذ من هذا العلة واحدة وصنيع الناصر إلى هذا الأصل
(وإن من كلمة اللام) بالإضافة للبيان والمراد باللام إذا ما التعريف في الجهد وعبر عنها
بأنه لا يمتنع ما سمى الكل أن قلنا أنه مجموع الال ولا تنافي الحقيقة اللام في قولنا وأما
الهمزة فلا تصل للفظ بالاسكن على القول الأول أو الثاني لا اختصاص لكونها هنا
لأنه ليس على المختار من المقرر أن المتدال معرف بلام الجنس مخصص بالمعبر فان قلت
أنه معرف بالرب كان الكلام بعد الحصر الكرمي كونه في العرب وكذا قولنا الحمد لله
مبني على الحصر الجدي كونه قد كان تقدم الجهد عند ذلك أيضاً كان في كلام
المصنف طريقان معبران لحصر الجدي كونه قد أكملنا خبره من جملته والتقديم
المتقدم به وهو التعريف بلام الجنس فهو نظراً اجتماع طريقين تأكيدي في نحو أن زيدا
العلم والتأكيدي على هذا التقدير ظاهر لا شك فيه لا محذور معادى الظاهرين ويجعل

الحمد لله الذي جعل العلم
وسبيل النجاة والهدى
والهدى إلى الله تعالى

الاول: الجمل غاصباً وان كان
مترجماً
لأنه واحد بالتركيب

تنبها على القرب
ولان الاثنى بحال هو ان
الحامدان لا يحط أحدهما بالآخر
المجود أولاً حاشراً لغيره
ومشاهداته بحمده فانه ما
واحد من موهبة فله ان ينافي
تقديمك على الجهد
وان كان المتكلم
لكونه مقام الجهد
يقضي تقدمه والحق عليه
ويصح أن يكون
التقديم لتنظيم
والشرف وان يكون

أما كيد الاختصاص
المستفاد من كلمة
اللام ان تقدم
الخير أيضاً بعد
الاختصاص في المعنى
الذي ان يترد في اللفظ
لأنه مستفاد من اللفظ
كونه الجنس هو ان
اللام

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
ولا يتغير
ولا يزول
ولا يفسد
ولا يهلك
ولا يمتد
ولا ينقص
ولا يزداد
ولا ينقص

أن المراد بكلمة الام لام الجر بناء على أنها الاختصاص وأن المراد به الاختصاص بالحق
الشهور وأني انفراد لاطلاق الارتباط بتجسيل وعلى هذا يكون التقديم مقصدا
لخصر الحد في كونه مختصا به فهو مقيد لاختصاص اختصاص الحمد بآية واختصاص
اختصاصه بالله مستلزم قوة اختصاصه به فافادة التقديم تأكيد اختصاصه به على هذا
طريق القزوم لا الصراحة لعدم اتحاد مفاد الطريقين فاحتفظت لم من اوتوا
الطريق هنا (قوله والمئة) أرفق الحمد بالمئة اشارة إلى القوي اداء حق الم المجدد
عليها وعدم مكافاة الحمد لها حتى لا يلبق الاعتنان به (قوله من من عليه) أي من مصدر
من عليه لجرى على مذهب الصريين والمئة اسم مصدر كإفادته صاحب المصالح واسم
المصدر مشتق من المصدر كافي الارتشاف وأني بقوله عليه تيسر المشتق منه لا يكون له
دخل في الاشتقاق واستخرج من المتعلق بنفسه أعني من أي اعتقه أو قطعه وعن
من الذي لا يتعدى أصلا أعني من الشيء إذا نقص أو ضعف أو قوى ولهذا يطلق على القوة
والضعف منه نعم الميم هذا ما في كتب الفقه وقدم للنظرين هنا تحفظ فاحذره
(قوله متنبه) أي انتهى عنها أي طريق اللازم لأنه يلزم من التمسك عن السبب أعني
انطال الصدقات بلان التمسك عن السبب الغرض إليه أعني التمسك وما قبل من أن الآية
لا تدل على المدعى لجواز أن يكون المبطر مجموع المن والأذى لكل واحد منهما فدفوع
أن السنت والابحاح نقاذ الله على أن الله تضمن الآية فتأمل (قوله هومنة الميم الخ)
فما تتم وأمانته تعداد الميم استغناء لما لا يفقار إليه ما إذا كان غرضه تشبه الميم
بما لا يقع في الكفران فليس بمئة حقيقة ومئة الميم عليه أو أمانته تعداد الميم
استغناء ما وشكر الميمه افقوله لا امتنان الميم عليه أي قلنا أن نحمد المنة في كلام المصنف
عليه بان يراد بجملة الميم عليه فيكون المن في قولنا من من عليه مستند إلى الميم عليه
أعداد الميم عليه على الميم نعمه أي أقربها شكره وهذا جواب عن أن المراد من الميم
هذا خلاصه ما قبل هنا لكن لم أجد المنة بمعنى تعداد الميم عليه لافي القاموس ولا في
المعاجم ولا في المنسب لمع له معنى مجازي تأمل وتطلق المنة على الأعمام ولا إشكال عليه
دفع لم يحصل التنازع كلام المصنف عليه ليقع في جواب عن كونه من من عليه وتبين
أراد مئة الميم وقوعها من الله تعالى (قوله وأيضا الخطاب) هذا جواب على
أعلم أن المراد من الميم (قوله بخصوص بغيره الله تعالى) الدخول على المفسر عليه
شأنه بدل عليه) أي بالدليل وقولنا قد يقال إيهاته في حق الله أيضا (قوله بمنون
عليه) أي بان أسلموا لحذف الجار لأنه مقيس مع أن وأن وقوله أسلامكم أي
بأسلامكم لحذف الجار وما كلفه ما قبله وما بعده ويحتمل أن الفعل في الجميع ومضمون معنى
العدد فعدى بنفسه وقوله أن هذا كم الإيمان أي على زعمكم أن الله هدانا لاستنار

منع على قوله مكافاة

(والمئة) من من
عليه وما خال من
أن المنة منه لقوله
نعم لا سطوا
مصدقا تك بالان
والأذى فدفوع
بأن المني عنه هو
منة الميم عليه
وأيا أيضا الخطاب
مخصوص بغيره الله
تعالى وهذا عليه
قوله تعالى بمنون
عليه أن أسلموا قل
لا نقول على أسلامكم
بل الله بمن عليكم أن
هذا كم الإيمان أن
كنتم صادقين

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
ولا يتغير
ولا يزول
ولا يفسد
ولا يهلك
ولا يمتد
ولا ينقص
ولا يزداد
ولا ينقص

هذا هو الوجه الثاني في رد دعواكم
 في وجوب التمسك بحدوث بدل عليه ما قبله أي قوله الله عليه وسلم (قوله وعلى
 نبيك) الأقرب أن الأضافة للمهد المتأخر هي (قوله والقبعة) أي السلام وأثرها على طهارة
 المسح (قوله في التقديم) أي تقديم أحد جزئي الجملة مطلقا وقوله الطريق السابقة
 أي تقديم خصوص الخبر فانه دفع الاعتراض بأن التقديم هو الطريقة السابقة ففي
 عبارة تماقت (قوله قطعا ما شاء) أي النبي صلى الله عليه وسلم على الأقرب وكان
 الاختصاص عدم تخصيص هذه النكته بالذكر لاندراجها تحت قوله مع بعض النكات
 الخ بناء على أن المراد من غير بعض النكات السابقة (قوله وأفادة للاختصاص) لما
 لم يكن هنالك الامام الجنبية ولا الام الاختصاص وكان الاختصاص ههنا غامو
 بطريق التقديم قال وأفادة للاختصاص أي اختصاص الصلاة والقبعة المطلوبين
 القين هما الأيمان الاكلا نغال للمهد ولا تقتصر تدفق هنا (قوله مع بعض
 النكات) أي نظير بعض الخ بقى الشرف والافتقار فكما لو حظ في التقديم هناك شرفه
 تعالى والأثر في حال الأصل لو حظ هناك شرفه صلى الله عليه وسلم والأثر في حال المصل
 إذا لا أثر في حال المصل ان لا حظ المصل على أو لا ثم باقي بالصلاة على هذا التقى بأن
 يقدم ما يدل على المصل عليه فان كان المراد مع عين بعض الخ كان التقديم بالبعض
 نظير الله وشرفه وانما ترك على هذا فكتة شرفه عليه الصلاة والسلام لعلها بالمقابله أو
 بناء على جعل التعظيم والشرف نكته واحدة ولا يخفى ان رعاية المناسبة بين جاتي الحمد
 والصلاة مع ان تكون على التقديم حافظه (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 بالصلاة أي للقبعة (قوله على آله) أراد بهم الاتباع فمثل الحب فلا اعتراض على قوله
 كما هو دأب المصنفين (قوله عليهم الصية والسلام) لم يقل عليهم الصلاة والسلام لان
 الصلاة قائما فطلب تعالى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجمع بين الصية والسلام
 تنصير الصية بالسلام (قوله لكان أولى) ليكون جامعين امتثال الأمر القرآني والسنة
 في الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم امتثال الأمر القرآني والصلاة والسلام على
 آله تعالى صلى الله عليه وسلم امتثال الأمر السنة وأجيب بأنه اغترت ذلك ليشير إلى
 أن الصلاة والقبعة عليه تنضم الصلاة والقبعة على آله بل جميع المسلمين لان ما هو
 لتبنيان العطا ما فهو مع مولى البرايا (قوله انما قلنا الخ) هذه القضية كلية بناء على
 ما صرح به الشيخ في الشفاء من مهملات العلوم كلية وقول المناطق المهمة في قوة الجزئية
 مخصوص بغيرها والى ككونها كلية أشار التاج بالتنبيه بقوله فلم يخبري والاما
 احتياج للتنبيه ونحن القول معنى الطلق أو الاعتراف فقد ابا بالموه ذاهو التضمن
 العوى وفي قياسه خلاف أو قوله بكلام متعلق بحال محذوفه تنديرا ما ناقلا ومعتزلا

هذا هو الوجه الثاني في رد دعواكم

(وعلى نبيك الصلاة

والقبعة) مكان

هنا هو التقديم على
 الطريقة السابقة
 تطبعا لانه
 وأفادة للاختصاص
 مع بعض النكات
 السابقة ههنا ولو
 أردف المصنف
 الصلاة على آله
 بالصلاة على آله
 عليهم الصية والسلام
 كما هو دأب
 المصنفين لكان
 أولى (إذا قلنا
 بكلام) أي
 لا خلاف في
 أن الصلاة والسلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 هي الصلاة والسلام
 على آله

هذا هو الوجه الثاني في رد دعواكم

[illegible]

نامی در می (ان کنت
ناقل) پای وجه کان
(فقط) منک
(الوجه) ای وجه
النقل ان لم تکن
معلومه کطالب لانها
لو كانت معلومه
فطلبها لا یلیق بحال
الناظر من حیث
هو مناظر لان
غرض اظهار العوایب
تدبر (اومدها)
وهو من نسب
فقه لاثبات الحكم
اما بالدلیل او
بالتنبه (فالدلیل)
ای فقط منک
الدلیل علی ناک
الدعوی وذلك اذا
كان المطلوب نظریا
غیر معلوم اذ لو كان
بدیهیا او نظریا
معلوما فلا یطلب
الدلیل اذ الدلیل

وهذا هو التضمن البائي وهو قياسي (قوله تام) لما كان الكلام يطلق افهه على
مطلق المركب قال تام لا يخرج المركبات الناقصة كقوله زيد واحد عشر لعدم جريان
المتاخره فيها هم ان كان في قوة المركب التام جرت فيه المتاخره فهو واحد عشر وزعمي من
قوله تام لا يخرج المركبات الناقصة (قوله عبري) اخرج الانشائي اذ
المتاخره انما تكون في المعبري لا الانشائي ولولا ذلك اذ انقل انما نظريه من حيث
اجله حكاية النقل كقال فلان كذا هو دائما خبيرة وان كان المقول نفسه انما ساقلا
غبار على كلامه (قوله ان كنت ناظرا) اي فيه وحقق الغناء من جواب اذا منع ان الشرط
لا يصلح لمباشرة الاداء اغرار من نقل قولاي فاعين هذه وقاء جواب الشرط الثاني ولم
يمكسر نصلا يدفع النقل (قوله باي وجه كان) اي عن كتاب او سنة او عالم اذ غير ما
(قوله مثل هذا التقيد بناء على ان المتاخره المدافعه من الجائين لاطهار الصواب
اما على انها النظر بالبصيرة من الجائين فلا تقيد كما هو مقتضى الطلاق المستصحب وغيره
فيحسن على هذا النقص ان يطلب من الناقل او غيره (قوله الصحة) اي الصحة اذا الصحة
ليست مقصورة (قوله اي صحة النقل) قيل النقل بمعنى المتقول ولا يخفى بطلانه على ذوي
العقول (قوله ان لم تكن معلومة) اي علمها مما تلا المطلوب بان كانا نظرين او تقليدين
او يفتين فان كان مطلوبه فوق ما عنده كان يطلب الميقن والذي عنده من الطالب
لأن (قوله من حيث هو متاخر) اما من حيث هو متحقق فيطبق لان غرضه اختبار حال
النقل وكذا من حيث هو قاصدا كما عنده بتعدد طرق العلم (قوله لان غرضه) اي
من طلب الصحة اظهار الصواب اي فقط اخذنا من تعريف طرق الجملة بناء على منع
التعطل جلتين وان ما سوى الاظهار كالامتحان والتأكد بتعدد طرق العلم لا يليق
للاطول وفي كل مناقشة ومنع قلنا اذ قال تدبر (قوله او مدعي) قيل فيه التعطف على
معتقولي عاملين مختلفين وعمن دفعه بتعدد طرق العلم اي او كنت مدعيا او تقدر
عالم للدليل اي فطلب الدليل والى هذا اشار الشارح (قوله لاثبات الحكم) اي
اوپيانه بدليل قوله والتمسح فلا اعتراض (قوله او بالتمسح) اي في البديهي نحو
الاربعة زوج لانها تنقسم بنسب او بنسب صحيحة (قوله وذلك اذا كان الخ) انما يحتاج
الى هذا التقيد اذا هم في قوله مدعيا وجعل شاملا لمدعي النظر والضروري
والبديهي كما صحت الشارح فان قصر على المدعي النظر لانه الذي يليق بحال الناظره فلا
(قوله المطلوب) اي المطلوب اقامة الدليل عليه ولو قال المدعي له كان اوضح (قوله غير
معلوم) اي علمها مما تلا المطلوب من الدليل على ما مر (قوله فلا يطلب الدليل) اي فلا
يليق للناظر من حيث هو متاخر ان يطلب الدليل لان غرضه اتمام اظهار الصواب كما
سبق ذلك وهذا هو المقصود بقوله فيما ساقى ولا بد ان ملاحظ الخ وله ان يطلب التمسح

في
المراد

اذا كان مدعى ما قد يفتي لأن كان مدعىها أو لم يعدل التحقيق (قوله هو المركب) أي
 القول المركب والمركب القول العقل لانه العنبر عندهم ماء اللفظ ضروري ما فهم
 وقوله من فهمت شي أي لمن أكثر القياس المركب عن أكثر ليس في الحقيقة قياساً
 واحداً بل فحينئذ لو أكثر بحسب الزائد على الفهمين وقوله لتأدى إلى مجهول ظهري
 أي سواء كان مجهولاً أو لا وأخص منه المراد لأنه ما تركه من مقدمتين متفقين
 معه ما دلل يؤدي إلى الصحيح والمراد بالمجهول ما أنه أن يجعل فدخل ما جعله الدليل
 الأول من الأدلة المتعاقبة كدائيل وهو صحيح للتعريف في حد ذاته وإن كان المناسب
 لتدليل الشارح عدم طلب الدليل على المدعى المعلوم بأن الدليل هو المركب الخ جعل
 المجهول على المجهول بالفضل وقوله ظهري وضعه لازم ثم تعريف الدليل بما ذكر هو
 اطلاع المنطقة أما عند الأصوليين فهو ما يمكن التوصل به صحيح الظرفه إلى مطلوب
 ظهري ولو مفرداً كالعلم والتعريف الثاني في الشارح يجري على الاصطلاحين وإن كان
 باصطلاح المنطقة وفقى على ما قاله الله في شرح العقائد (قوله وهذا التعريف الأول
 الخ) لعدم حاجة الثاني بخروج الاشكال الغير اليقينية الانتاج وهو ما عدا الشكل الأول
 كما بين في المعزاة وعدم ما نصته بدخول المعزاة والمزومات البتة لوازنها كلف في
 التصديق السديهي والاحتمال بالنسبة إلى اعم وإن أجب عن الأول بأن المراد اللزوم
 ولو بواسطة والاشكال الثلاثة يلزمها ذلك واسطة رد هاتين إلى الشكل الأول كما بين في
 محله وعن الثاني بأن المراد بالعلمين فيه التصديق لا التصور واللازم فيما عدا صورة
 طرفي التصديق السديهي من صورة التنقض تصورا لا تصديقاً وأما في سورة الفرفس
 المنذ كونه فهو وإن كان تصديقاً لأنه لازم من تصور (قوله ولا يمنع الخ) أي لا يطلق
 على واحد منهما أنه ممنوع الإيجاز (قوله النقل) المراد معاً ما صدق لا لا يقول كما
 زعم لأن المنقول لا يتحقق ما أن واحد من المنع لا حقيقة ولا إيجاز إلا باعتبار النقل بالمعنى
 المصدري كذا في معروود - ومن أقل والمدعى أي من حيث هما نقل ومدعى كما
 سيذكر الشارح (قوله الإيجاز) ساقى بيانه (قوله إذا المنع) أورد عليه أن انتقاله لغيبه
 لا يستلزم ثبوت الجواز صدقاً بالكتابة والفظ قد قبله أعم من مدعاه وأجيبان
 مراده باليجاز ما يشمل الكتابة وأما الفظ فلا ينبغي حمل كلام العقلاء عليه لا ضرورة
 فلا تغات اليه (قوله طلب الدليل) أي من المستدل أو مطلقاً على قياس ما مر (قوله
 على مقدمته) أي المعينة أو مطلقاً على الخلاف في اجتماع منع المقدمة غير المعينة
 والإضافة اليه فيشمل الواحد والمقدمتين وكان الأولى على المقدمة لساقى من أن
 المقدمة ما يتوقف عليه الدليل فالدليل ما حوز في مفهومها فلامعنى لا ضافتهاله
 اللهم الآن يرتكب التعبد بدور مدعى ما يتوقف عليه الحق كذا قيل ولما قيل أن يقول

هو المركب من
 قنيتين لتأدى إلى
 مجهول ظهري
 ولأدب للاح
 هنا أيضاً مثل
 ما مر أنما وهذا
 التعريف الأول من
 التعريف المشهور
 وهو يلزم من الدليل
 به العلم بشي آخر أي المدعى
 (ولا يمنع النقل
 والمدعى الإيجاز الخ)
 المنع في عرفهم طلب قول مناه
 الدليل على التصديق
 مقدمته أي مقدمته وهو ما
 للدليل لا الكلام
 يخرج بالحجة ما إذا كان مقدمته
 مدعى ما تركه الموضوع عادة
 وقد يتركه آمن ولله مدعى آخر
 لا يتركه الخ إلى سائر عادة وطرف
 حتى لا يتركه
 قد يتركه مدعى
 الصور لا يتوقف على

في
المراد

فهو اعاد على طريق حكايته فلا يتعلق به المؤاخذة لانه يحكى مقتول ٩ عن الغير والسائل من حيث هو

بأنه ليس بملتزم بمقتضى
بل هذا ليس بدليل
بالتسمية الدهون
نك الخبيثة حتى
يخرج منه آثار باعلى
مقتضى عرفهم
والسائل ان التزم
بمقتضى هذا الدليل
المقول أو أقام دليلا
برأيه على ما ذكره
صار مستلزما له
فتوجه عليه
ما يتوجه عليه
هذا هو الكلام
في تطبيق الدليل
على انه لا يمنع النقل
وأما في تطبيقه على انه
لا يمنع المدعى فهو ان
المدعى من حيث
هو مدعى ليس
بمقدمة الدليل
أصلا فلا توجه
عليه المنع بالحق
الحقيقي وإنما
قبلنا المدعى بقيد
من حيث هو
مدعى أنه وقد
يكون جزء من
دليل مدعى آخر
فتوجه عليه المنع
حقيقة لكنه ليس
بمدعى بل مقدمة

توجه المنع الحقيقي على النقل والمدعى (قوله فاما هو الخ) في هذا المحصر بحث لا يتقد
بغيره النقل من عند نفسه على ما قلناه كما سيظهر من الشارح بعد قد ير (قوله على طريق
الحكايه) أى لهذا الدليل فيكون الناقل حاكيا لمجموع المدلول والدليل على ما قاله
الشارح في الوضوء يحتاج الى نية لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية (قوله ليس بملتزم
بمقتضى) أى بمقتضى المقتول عن الغير (قوله بل هذا) لم يظهر لى وجه وجهه لهذا
الاصرار ولو وجهه على ما قلناه كان أحسن تأمل (قوله حتى يمنع) تفرع على
الما في الفصل مرفوع أوعله غائبة فهو منصوب وقصر على الرفع فصور (قوله
والسائل الخ) شترزا الخبيثة السابقة ما توجه ما ذكره على الناقل المذكور وليس من
حيث كونه تلايل من حيث خبره ورتبه مستلزما بالتزامه أو أقامته لكن لو اقتصر في بيان
محتوى الخبيثة على قوله ان التزم بمقتضى الدليل المقتضى كان أولى لأن قوله أو أقام دليلا
برأيه على ما قلناه خارج عما كلامه فيه من الدليل المذكور على طريقة الحكايه عن
الغير وكان ينبغي أن يقول سأبدا وأريد ذكره فان كان على طريقة الحكايه الخ ثم يقول
في بيان محتوى الخبيثة والنقل ان التزم بمقتضى دليل المقتول صار مستلزما فتوجه عليه
ما يتوجه عليه ثم يقول في مقابله السابق وان كان على طريقة الاقامة من نفسه صار
مستلزما كذلك (قوله برأيه) في نسخة بنسخه وفي نسخة من بنسخه وكلاهما بخبر المتصف
الأولى (قوله فتوجه عليه) أى على هذا الناقل المذكور ما يتوجه عليه أى على المستدل
هذا هو الاحسن (قوله هذا هو الكلام) يعنى ما سبق من قوله فاعلم (قوله في تطبيق
الدليل) أى في بيان مطابقة تبيينه لمدعى الذى هو علم منع أو قل حقيقة أى موافقته
لها (قوله وأما في تطبيقه) أى وأما الكلام في تطبيقه (قوله بقيد من حيث هو مدعى)
الزيادة بانية أو قيد ممنون ومن حيث هو مدعى بل مدعى وقد يكون جزء من دليل مدعى آخر
يكرن الخ مثاله قولك الوضوء عبادة فهذه مدعى وقد يكون جزء من دليل مدعى آخر
كقولك الوضوء يحتاج الى نية لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية (قوله لكنه ليس
بمدعى) الانسب لكن لا من حيث هو مدعى (قوله واعلم) شروع في الاعتراض على
المسبب وليس بمقدمة الاعتراض الا فى قوله وان حل كما رعم لأن التمهيد له ساقى
قوله وينبغى الخ ولأنه لو كان تمهيدا لم يحسن الفصل به ما بالاعتراض المذكور
قوله وأيضاً الخ فتأمل (قوله ما ذكره المصنف) أى في قوله اذا منع الخ وقوله على
ما دعاه ماى من ان النقل والمدعى لا يحتاجان الى عجزا (قوله اذا كان المنع حقيقة الخ)
أى وهو علم كما سيجرى ما بين سيناً وغيره وقوله وكان معناها حقيقى مفصفاً أى وهو
عبر به لم كما سيحى بقوله بعد وينبغى الخ وحواب هذا الاعتراض ان يقال ان اراد
الشارح بالانحصار الحقيقي فلا نسلم توجه استدلال المصنف عليه اذ يكفي فيه ان لا يكون

من مقدمات هذا الدليل واعلم ان ما ذكره المصنف إنما يدل على ما دعاه اذا كان المنع حقيقة

في المعنى المذكور
 وحسب كان معناه
 الحقيقي مقصرا
 فيه وايضا لا يدل
 على أن معناه
 المجازي ما هو
 والظاهر من العبارة
 أنه معني واحد
 مشترك بين منع
 النقل ومنع المدعي
 ولا شيء هاهنا يصلح
 لذلك سوى الطلب
 في منع النقل يكون
 بمعنى طلب تصحيحه
 أو بعبارة ومنع
 المدعي يكون
 بمعنى طلب الدليل
 عليه والطلب
 مشترك بينهما
 وينبغي أن يعلم أن
 المنع له معنيان
 أحدهما أهم
 متناول لتقص
 والمناقضة والمعارضة
 جميعا والثاني
 أخص ويقال له
 مناقضة وتقص
 تفصيلي ولا يتوجه
 شيء من هذه الثلاثة
 على النقل والمدعي

لأن معنى حقيق يشمل طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي وإن أراد الاقتصار
 الاضافي أي الذي بالاضافة إلى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي فلا نسلم
 أنه غير مسلم لخروج هذين الطلبين عن المعنى الثاني الأعم اعنا فافهم (قوله وايضا) أي
 وأقول ايضا في بيان مأخذ أخرى من جهة إهمال المصنف تعيين المعنى المجازي
 مع كونه أولى وإن كان تركه جائزا (قوله ما هو) أي جواب ما هو (قوله والظاهر من
 العبارة) بحث في دعوى ظهور ما ذكر من الصارفة في العبارة تحتمله وتحتمل غيره
 بأن يكون المعنى المجازي بالنسبة للنقل طلب التصحيح وبالنسبة للمدعي طلب الدليل عليه
 فيكون كل منهما مستقلا على حدة وقد يقال لما شترك المصنف فيهما في الحكم وكان
 الأمر لعدم تعدد المعنى باتفراد كل منهما بمعنى مجازي كان الأصل من عبارة
 اشتراكهما في عين المعنى المجازي فتأمل (قوله يصلح) لذلك أي الاشتراك قوله سوى
 الطلب أي طلب البيان لا مطلقا إذ لا يحسن إرادته هنا كما لا يخفى ولا ضرر في دخول
 المعنى الحقيقي في المجازي حتى يفترض به على أنه يمكن أن يخص بغيره فتأمل وكلامه
 بخلاف التعويض في الطرف من باب استعمال المقتضى المطلق ويصح كونه في الاسناد
 في المدعي المدال فيقال هذا المدعي ممنوع بمعنى ممنوع مقدمة دليله (قوله بمعنى طلب)
 الباطل تصوير وتفسير منع النقل مجازا طلب تصحيحه لأن حيث خصه به بل من حيث
 أنه من أفراد الطلب فلا ينافي ما أسلفه من أن المعنى المجازي واحد مشترك والطلب
 مع أن المضاف إليه خارج عن المضاف مطلقا وكذا الاضافة إذا أخذ المضاف من
 حيث أنه ذات لأن حيث أنه مضاف كذا ذكره السعد وكذا قال في قوله ومنع المدعي
 يكون الخ (قوله أو بعبارة) كان الأولى حذفه إذ هي ليست مقدورة لأنه قل كما رواهنا
 مقدوره التصحيح فهو المطلوب منه الآن يقال أو للتوبيخ في التعبير على أن العبارة
 الثانية على حذف مضاف أي طلب اثبات ألهمه (قوله وبغني) تعميلا لاعتراض ثالث
 ذكره بقوله فإن حمل الخ (قوله مستبان) أي حقيقيان (قوله أحدهما أعم) وهو
 مطلق الخدش في الدليل (قوله متناول لتقص) أي الآجالي أنه هو المراد عند الإطلاق
 وهو لغة الحمل وعرفا خدش مجموع الدليل بطلب الحكم عنه أو استنزاهه فهاذا آخر
 (قوله والمناقضة) هي لغة إبطال أحد الثبوتين بالآخر وعرفا منع مقدمة معنية من
 مقدمات الدليل أو كل منهما بمجرد أو مع السند وهي أعنا نقضا تفصيليا ومعنا بالعمى
 الاخص (قوله والمعارضة) هي لغة المقابلة على وجه الممانعة وعرفا إقامة دليل بدل على
 خلاف ما يدل عليه دليل الخصم أو مقابلة دليله بدليله ببيان أنه انتاباها فها معنيان
 يستلزم كل منهما الآخر (قوله والثاني أخص) وهو الذي عرفه المصنف بقوله إذا منع
 الخ (قوله ولا يتوجه شيء الخ) أي على سبيل الحقيقة إذ كل من الثلاثة متعلق بالدليل

فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى يكون كلامه متفصلا ١١ فالدليل الذي ذكره لا يغيث

كأثر (قوله فان حمل المنع) أي المنع في قوله ولا يمنع الخ (قوله حتى يكون) تعليلية
أو تقرية وإيجاب كونها تعليلية قصور (قوله) فالقضية ليس بمجيد) لان النقض
الاجالي والمعارضه أيضا لا يقطعان النقل والمذمعي الاجازا واجب باختبار الشئ
ثاني وجه القضية بان إطلاق المنع بمعنى المناقضة على النقل والمذمعي مجازا كثير
شائع بخلاف إطلاق النقض والمعارضه عليه مجازا فانه نادر فلهذا افترض للاول دون
الآخرين والظاهر ان المعنى المجازي في إطلاق الآخر هو مطلق المناقضة والرد (قوله
فاعلم) لفائدة القضية وهي المنع عن شرط مقدركما أشار اليه الشارح وقيل ما عطف
مبدأ على سبب مقدر غير شرط والظاهر انها ماطفة على قوله فالدليل لانه بمعنى فيطلب
منه الدليل كما لا يراد من هذا الجواب الى تقديره لا فائدة ان انواع الالتماس لا تكون الا بعد
طلب الدليل ولعل تقدير الشارح علم بمتناسب الشرط والجواب أي ان الاقرب نأخذ
الثاني زمنا على الاول لفائدة ان الثاني موجب عن الاول والقصد من مثل هذا التعليل
افادة الترتيب بين الشرط والجواب (قوله منع) أي ان كان المنوع نظرا بغير معلوم على
ما رواه مختار التقييد هنا اعتمادا على المقايضة (قوله) لتقوية المنع أي لاجل تقوية
المنع في نفس الامر لانه محققون تلك التقوية بحسب زعم المانع سواء كان زعمه موافقا
لواقع بان كان السند مقربا في نفس الامر فحقه بقاء لا وحاصله ان غرضه وان كان
تقويته في نفس الامر لكن تقويته في نفس الامر منوطه بزعمه فلهذا دفع ما قيل هنا (قوله
على ما قيل) فانه السند (قوله واعلم الخ) فلهذا للاعراض على المصنف في ارجاع
العبارة الى الدليل مع انه لا يوافق كلام القوم وتقرير كلام الشارح على وجه يندفع به
ما اورد هنا يقال ان المراد بالمنع الاصطلاح المعنى الخاص الذي ذكر القوم انه يقبل
بالسند ومجرد ما عن السند هو على ما ذكر وهو منع بعض مقدمات الدليل على التبيين
او كلها كذلك فان علق كل من مقدماته على حصة اى رده وعدم قبوله الا لجعل المنع في
النسب في نفوس فلا دور فيه على تسليم انه قد يفولنا ان غشوا انه غير يحصل القبول
المذكور فالحق ان المنع المحكوم عليه بالقبول مطلقا والمنع بالمعنى الخاص الذي هو
منع بعض الخ أي طلب الدليل على ذلك بناء على التعبير بالا في فلا اعتراض بالكتابة
وقوله لا منع الدليل أي رده وابطاله بمجموعه كما هو ظاهر كلام المصنف حيث نسب المنع
الى الدليل وذلك لان منع الدليل أي ابطاله اما ان قرن بشاهد يدل على جلالة
ولا يقرن فان كان الاول فهو النقض الاجالي للمناقضة التي هي المنع بالمعنى الخاص
كما تقدم وان كان الثاني فهو مكابر غير مجموع والمنع بالمعنى الخاص مجموع مطلقا
فظهر ان الكلام ليس في منع الدليل بمجموعه كما هو ظاهر كلام المصنف لان منع
الدليل بمجموعه عبارة عن ابطاله وهو لا يقبل مطلقا كما علمت وان متعلق المنع القبول

اصلا فيلزم ما ذكره ويجب صرف عبارة المصنف عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل

ويؤيده ما ذكره سابقا من ان ١٤ المنع طلب الدليل على مقدمته وأمل الباحث هذا ذلك التنبيه على

هاتقان الغرض بطلب الدليل على المقدمة وعدم قبولها بغير بعض المقدمات أو كفاها
على التبيين فوجب صرف العبارة عن ظاهرها بأن يقال الخ وقد علم مما مضى تأبه المنع
المضاف في عبارته إلى بعض مقدمات الدليل والمضاف إلى الدليل أنه ليس هنا
بالمعنى الأعم من المطالبة والإبطال بالدليل حتى يرد ما اعترضوا به فافهم وأورد على
قوله وإن كان الثاني فهو مكافئ لغيره مدعوه أن عدم صحة الدليل فذلك يكون بدعيها
أوليا فلا يحتاج إلى شاهد فلا يكون منع الدليل على إطلاقه مكافئ فواجب أن يداهنه
النقل داخله في الشاهد (قوله ويؤيده ما ذكره سابقا) ويؤيده أيضا ما سبق من
عطف قوله أو تقتض عليه والأصل في العطف المغايرة بل متبعية هنالان العطف بأو
(قوله ولعل الباحث) أعذر أرا عن المصنف في ارتكاب المحذور أو هم خلاف المقصود
وإن كانت التبريد عليه موجودة أعني قوله إذا المنع الخ روجه أيضا بأنه إما على
المنع بالدليل لأنه اعتبر في مفهوم المنع مقدمة الدليل فيكون نطقه بالدليل ومقدمته
مبنية على التبريد ولا شأن أن التبريد على تقدير نطقه بالدليل أقل لأنه تجريده
واحد المنع عن الدليل بخلاف نطقه بمقدمته فإن التبريد فيها أكثر لأنه التبريد عن
مقدمة الدليل وتبريد المقدمة عنه أيضا وقال القاضيا بآذني التحقيق أنه إن فسر المنع
بطلب الدليل على مقدمة الدليل كما هو المشهور فتعلق المنع هو الدليل وإن فسر المنع
بطلب المقدمة مما يطلب عليه الدليل فتعلق المنع هو المقدمة (قوله التنبيه) وسه التنبيه
أنه لا يقال منع الدليل إلا صدق عليه بذلك جميع مقدماته (قوله أن يتوقف السائل)
هو والمتصدى لا اعتراض وقوله حتى يقرر الممثل هو الألف بالصلة الها نقطة عليها (قوله
ويمكن الخ) لما طعن كلام المصنف على ما ذكره القوم شرع في الاعتراض على جهلهم فيه
(قوله بلا شاهد الخ) يستفاد من كلامه أن الشاهد والسدحي واحد وإن كان الغالب
استعمال السدح مع المنع والشاهد مع النقض (قوله ولا بد من الفرق) الخ فرق بينهما
بأن منع المقدمة يعني طلب الدليل علم أو الطلب لا يقتضي شاهد وضع الدليل يعني
إبطال وإبطال الشيء دعوى لا بد له من بينة (قوله وهما كلام) بحسبه نقض حصر
القوم وظائف الاعتراض في ثلاثة أساليب النقض الإجمالي والمعارض والمخبر عنه
بالمناقضة والنقض التخصيل بقسم رابع وهو بيان فساد مقدمة معينة بدليل أو تنبيه
وكان الأنسب تأخير هذا البص إلى تمام إيراد الوظائف الثلاثة في المتن تأمل (قوله ربما
يجحد نفسه الخ) حاصل ما ذكره مضاف صوره ولا يخفى أنه يقتضي راحة وهي أن يكون
متروكا في المجموع من حيث هو مجموع خبر متروك في واحدة منها على التبيين على قياس
ما قبل في الحكم بأقسامه فالقديم غير حاضر واجب بان الحصر استقرافي لا عقل
والصورة المذكورة غير محققة ويمكن على تقدير تحققها فهمي نادرة الوقوع والمراد

أنه ينبغي أن يتوقف
السائل حتى يقرر
الحصل لمجموع
مقدمات دليله ثم
يشعر فيعرض
لما يشترط له
ويمكن المناقضة فيها
ذكره بانكم
كيف يجوزون منع
مقدمة معينة من
الدليل بلا شاهد
يدل على المنوعة
ولا تعدونه مكافئة
ولا يجوزون منع
الدليل بلا شاهد
يدل على المنوعة
بل تعدونه مكافئة
ولا بد من الفرق
بين ما تأمل حتى
تظهر لك الفرق
وهما كلام
يستدعي المقام
أبراهه وهو أن
التأخر في مقدمات
الدليل ربما يجحد
نفسه متروكة في
حضر منها على
التبيين أولى كل
أحد منها على
التبيين وربما يجحد
نفسه كما يشهد

فرض منها أو فساد كل واحدة منها كذا في ورع يجحد نفسه كما كذا بفاد مجموعها من حيث بيان

هو مجموع وغيره كما ذكره في واحد منها على التبيين فعل الاول يكون ١٣ المناظر ما يطالب بالدليل على

مقدمة الدليل كذا

أو بعضا وعلى

الثاني يصح ان

يكون طالبا للدليل

عليها كذلك فثبت

بكون ما ناعيا

وبمع ان يبين

بالدليل أو بالتبينة

فساد السكك اذ

الحكم بفساد

الجزء يستلزم الحكم

بفساد السكك

فثبت بكون ناقضا

نقضا اجماليا وأيضا

بمع ان يبين

بالدليل أو بالتبينة

فساد المقدمة التي

حكم بفسادها ولم

يتعرض للمجموع

ولم يطلب فثبت

لا يكون ناقضا ناقضا

تقصيلا اذ هو طلب

الدليل على

مقدمته ولا طلب

ها هنا ولا ناقضا

نقضا اجماليا وهو

ظاهر فثبت بخلاف

حصر كلام القوم

في دليل الحال في

الناقضة والنقض

الاجمالي والمعاملة

بيان الاحوال الكثيرة الوقوع على اننا نقول لا تنقسم هنا ولا حصر بل المراد ذكر ما شاع
وقوعه في مقام المناظر وليس في العبارة ما يدل على التقسيم والحصر في شيء آخر وهو
ان الحكم بفساد البعض على التبيين يمكن ان يكون متروكا في بعض آخر منها على
التبيين والخاصة بفساد المجموع من حيث هو مجموع من غير حكم بفساد البعض على
التبيين ذكره ا. يكون متروكا في بعض منها على التبيين فيصنع كل من الحال الثاني
والثالث مع الاول فلا تظهر المقابلة بينه وبين كل منهما واجيب بأنه يجوز ان يعتبر
فيه قيد فقط في الاحوال المذكورة فكون الصورتان المذكورتان واسطتين ترك
ذكرهما لم يحكم بهما من المذكور لان كلاهما مركبان حالين فيحكم على كل من
حاليهما بحكمهما المذكور في الشارح ويجوز ان يكون المراد منع الخلق من تلك الاحوال
فدخل ما تان الصورتان (قوله في الاول) هو التردد بفساده (قوله كذا وبمعنا) قيز
محول عن المجرور على أي على كل مقدمة الدليل أي مقدمة ما هو على بعضها تأمل
(قوله وعلى الثاني) هو الحكم بالفساد بفساده ومنه يخرج الاعتراض بالقسم الرابع
(قوله يصح ان يكون طالبا للدليل عليها) أي بناء على اجتماعه من الحكم بالفساد
استظهارا لما هو الاسلم له (قوله فثبت بكون ما ناعيا) فيرجع الحكم الاول (قوله اذ
الحكم بفساد الجزء خارج) جواب عن ان يقال كيف يصح ان يبي بما ذكر فساد السكك
مع ان نفسه لم تحكم الا بفساد البعض واعتراض ما ذكره من الاستلزام بأنه مجموع
لان الحكم بفساد الجزء يقتضي فعل فساد الكل بالكلية فكان الاولى ان يقول
اذ فساد الجزء يستلزم فساد الكل ويمكن توجيه كلامه بأنه على تقدير مضاف أي يستلزم
فعله الحكم بقرينة انها هي المدعى والمراد الكل المجموع أي الهيئة الاجتماعية (قوله
فثبت بكون ما ناعيا) أي فيرجع الحكم ثالث (قوله ولم يتعرض للمجموع) ان جلت الواو
عاطفة على حكم ورد ان عطف غير الصلة على الصلة انما يكون بالقاء وان جعلت حالية
ورد ان جملة الحال انما رعية المقررة لم لا تبدأ بالواو ويمكن اختيار الاول بناء على
القول بان الواو في ذلك كالفاء والثاني بناء على تقدير مبتدأ أو جعل الجملة اسمية (قوله
ولا طلب ها هنا) لانه فساد لا طالب (قوله وهو ظاهر) لان النقص الاجمالي لا يتوجه
الا على مجموع الدليل لا بعضه ولم يقل ولا معارض لان الكلام في النظر في مقدمات
الدليل (قوله فيقتل المصالح) أي بناء على ان مرادهم المصير والافتناع ذلك كما
وعلى تسليمه يجب ما سنده كره عند قوله وما هو جوابكم الخ وأورد على المصير ايضا الصور
منها الاعتراض بالدخل في الدليل يستدراك بعض مقدماته ومنها الاعتراض
بمخالفتها لقانون العربية والخطق واجيب عن ان مرادهم المصير وعلى تسليمه فاقصود
حصر الوقت التي تثبت ضرر في المدعى فثامل (قوله في دليل الحال) متعلق بكلام

وقوله في المناقضة متعلق بمحصر (قوله والقول) أي في جواب الاعتراض المذكور على
 المحصر بالاختلال وهذا الجواب بطريق المعارضة وحاصله أن هذا القسم ليس من كلام
 الخصم المحمور في الثلاثة الذي هو المسموع بل من الغصب الذي هو غير مسموع لأن
 المثل الخورده الذي ذكره الشارح هو طريق النقض الإجمالي وحاصله إبطال دليل
 المحبب المذكور باستلزامه النساذلة لوثم لدل على أن النقض الإجمالي والمعارضة غصب
 ودوناسد وما أدى إلى القاسد فاسد (قوله مادام معللا) أي مادام في منصب التعليل أي
 قبل أن ينقلب سائلا وليس المراد مادام مستغلا بتقرير العلة كما لا يخفى على من له أدنى
 مسكة (قوله لم يعلم حقيقة دليله أو بطلانه) أي لأن غرضه أن يعلم الخ أي وإذا أفسد السائل
 مقدمته فقد فاق غرضه وفي هذا التعليل نظر لا لا نسلم أن غرض المثل أن يعلم حقيقة
 دليله أو بطلانه بل غرضه اظهار الصواب بأي وجه كان ولو سلم فلا يلزم منه فوات غرضه
 على تقدير الغصب لجواز أن يعلم حقيقة دليله بأن يدفع الغصب وبطلانه بأن يهجر عن
 دفعه أو أيضا لا يحذور في فوات غرضه إذا لم يخل بضرر من المناظرة فإفاده القاذبا الذي ويمكن
 أن تكون الادم بمعنى إلى أي تكون التعليل حقه إلى أن يعلم حقيقة دليله بأقامة التعليل
 على مقدمته عند من السائل أيها أو بطلانه يهجر عن أقامته فتأمل (قوله هناك)
 أي مادام معللا (قوله إلا مطالبة ذلك) أي المطالبة بالدليل (قوله بل المعارضة)
 هذا الانحراب يقتضي أن خصيصة المعارضة أخفى من خصيصة النقض الإجمالي على
 تقدير انهما غصب كما هو العاد في الانحراب وليس كذلك لأمساوية أو أظهر ف كان
 العطف بالواو (قوله وما هو جوابكم) أي عن أن النقض والمعارضة غصب فهو جوابنا
 أي عن أن أفساد بعض المقدمات غصب وفيه أن لنا جوابا لا يقدر أن يجيبه أما أولا
 فنسحق أنه ما غصب بأن يخص المثل في قولنا أن المثل مادام معللا الخ من لا ينقض
 دليله ولا يمارض والسائل فيه من لا يكون ناقضا ولا معارضا ودليل هذا التخصيص
 أن الأفاضل ما لم يذكر الدليل على بطلان دليل المثل والمعارض ما لم يذكر ما يدل على
 خلاف ما يدل عليه دليل المثل لم يقبل ذلك منها لتقدير دعواهما عن البيئة فهما
 مضطران إلى الاستدلال فلا يكون منهنه انحصار بخلاف من قرض قصد المقدمة
 المصينة فانه غير مضطر إليه إذ يكفي مجرد طلب الدليل عليها وأما ثانياً فيستلزم انهما
 غصب لكونهما مسموعان فخرورة المقدمة بخلاف أفساد المقدمة المصينة فهو غصب
 غير مسموع لعدم الضرورة إليه لا يقال هذا الجوابان لا يتمان إلا إذا لم يكن الناقض
 عالما بأفساد بعض المقدمات أو كلها على التصحيح أو كان عالما بذلك كان له مندوحة
 إلى المنع وطلب الدليل كما مر في الشارح لا نأقول شيئا من طرف الباب النقض يجعل أفراد
 كلها مسموعة (قوله وعلى الثالث) هو اليك ضد المجموع من حيث هو مجموع

والتول بأنه غصب
 لأن المثل مادام
 معللا يكون التعليل
 حقه لم يعلم حقيقة
 دليله أو بطلانه
 وليس للسائل هناك
 المطالبة ذلك
 مردود بأنه لو لم يدل
 على أن النقض
 غصب بل المعارضة
 غصب أيضا وما هو
 جوابكم فهو جوابنا
 وعلى الثالث يكون
 ناقضا

نقمنا اجابا لفظ (ولا يدفع السند) بالمنع والابطال (الا اذا كان مساويا) ١٥ للمنع غيث يدفع بالا، ال

اعلم ان الكاذم من
العمل على سند المنع
على وجهين الاول
على سبيل المنع وهو
لا يفسد سواء كان
السند مساويا له
اولا لان منع المنع
ومنع ما يؤيده
لا يوجب اثبات
المقدمة المنعرة
التي يجب على
العمل عند منع
المانع اثباتها
والثاني على سبيل
النفي بالدليل او
التشبيه وهو ما
يفسد اذا كان
السند مساويا له
بحيث يلزم من
دفع السند دفع
المنع ولهذا التفصيل
عمما للرفع في كلام
المصنف أولا
ونخصصنا ثانيا
بالاطال وكن
ان يخصص الدفع
بالابطال في كلام
المصنف كما هو
الظاهر ويكون
المعنى ولا يطل
السند الا اذا كان

(قوله نقمنا اجابا لفظ) وفي نسخة نقمنا جاليا وتصلبوا كما نهانتم على اخفاء حال
السائل كما يؤخذ مما مر كذا قبل وفيه نظرا لامل (قوله بالمنع) أي المطالبة بالدليل
عليه (قوله الا اذا كان مساويا للمنع) أي لتقصي المقدمة المنعومة لان المشهور ان
المساواة بقية التسبيعا تعتبر بالنسبة لتقصيها (قوله غيث يدفع بالا لطل) اشار الى
ان الاستداف في كلام المصنف بالنسبة الى دفع بالا لطل (قوله واعلم الخ) شروع في
ايضاح التفصيل الذي اشار اليه واوردناه ان السند من حيث هو شاهد للمنع يكون
مبارضا للدليل العمل غيث دفع العمل من حيث كونه معارضا للتوجيه المنع على
دليل المعارض كما سألني ورد بان السند اذا اعتبره لسائل من حيث هو مقول للمنع
حيث كونه معارضا للدليل العمل فاعتبار العمل لذلك لغيره لا يجوز لان امتحان الحاجة اليه
(قوله لولا) كان كان اعم واخص (قوله منع المنع) الاولى حذفه لان الكلام في كلام
العمل على سند المنع ولان المنع يعني المطالبة بالدليل فلامعني لانه اي لطلب الدليل
على ذلك المنع ويمكن دفع الثاني بان المراد بنوع المنع منع محته وتقريره ولا تسلم محته
وروده هذا المنع لم لا يجوز ان يكون المنوع به ما جليا (قوله ومنع ما يؤيده) عبارة
المرعشي في شرحه وكذا لا يتبعه منع السند الذي ذكره على سبيل القطع اه ومثل
له في موضع آخر بان يقال لا تسلم انه ليس بانسان كيف هو ناطق (قوله لا يوجب)
الانتم لا يوجبان يعني ان كلامهما وان كان معهما لا يقع العمل لان الواجب عليه
اثبات المقدمة المنعومة وهو لا يوجبان اثباتها فمع نفسه اطلال المنع يستدل عليه
ببداية المنوع به اذ جلية لا يستلزامه اثبات المقدمة ويدعوى ان المنوع مسلم
عند المانع لكن الزامه جلي لا يحتج فيقلا يصح عند اراد اطلالها والحق ذكره هذا كله
المرعشي في رسالته (قوله وهو ما نقمنا اذا كان السند مساويا له) كان يقول العمل هذا
التي ليس بها حائل لانه ليس بانسان فنقول السائل لا تسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان
يكون ناطقا فهذا من مساو له في المنوع وهو قول العمل ليس بانسان ونقصه
انسان بخلاف ما اذا كان اعم واحسن واعلم من وجهه ان ما بناه الاول كان
يقول فيه السائل في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون مساويا والثاني كان يقول فيه
لم لا يجوز ان يكون زنجيا والثالث كان يقول فيه لم لا يجوز ان يكون ابيض والرابع
كان يقول فيه لم لا يجوز ان يكون هجر وهذا ان لا يجوز الاستدال بما لا يقع العمل
اطاله ما لا احصى مطلقا يجوز الاستداه ولا يقع العمل اطلاله الا اعم لا يجوز الاستداه
ولكن منفع العمل اطلاله غالبا كما سألني (قوله بحسب الخ) حجة لتعليل او تبييض (قوله
من دفع السند دفعه) أي دفع المنع غيث ثبت المقدمة المنعومة فحصل غرض المستدل
(قوله ليس يكون الكلام الخ) يمكن توجيه التعليل على هذا بان فيه اشارة الى القسم

مساويا له - يشد بطل لكن يكون الكلام على السند على سبيل المنع متروكا بالكلية في المتن على هذا التوجيه

وانت خبير بان مجرد المساواة ١٦ لا يستلزم ان يكون السند بحيث يلزم من انتفاءه انتفاء المنع اذ عدم انه كلك

كل منهما عن الآخر
يكفى فيها وان لم
يحقق التزم بينهما
وهو ظاهر وصحبت
لا يكون دفع السند
المساوي على
اطلاقه مفدا مع
انهم يقولون كذلك
وان كانت عبارة
المصنف قاطبة
للتوجيه فافهم فان
قيل السند على
ما قلوه هو ما يذكر
لتقوية المنع بزعم
المانع وان لم يكن
مفدا في الواقع
فيستجوز ان
يكون اعم فيفيد
دفعه كالمساوي فلا
يصح حصر دفع
السند في المساوي
فلما عدم دفع السند
الا على تقدير
جواز لانه لا يلزم
من دفعه دفع المنع
كما هو في الاخص
حتى يرد ما ذكرتم
بل لان السند لو
كان اعم لسكان
بجماها المقدمة
المنوعة تحقفا

المتروك عن القول جدا حتى كان انتفاء قبوله غنى عن البيان (قوله وانت خبير بالـ)
اعتراض على قولهم بحيث الخ وحاصل ان مجرد المساواة أي المساواة المجردة عن اعتبار
اللزوم محض لا تستلزم ان يكون السند بحيث يلزم من انتفاءه انتفاء المنع اذ العنصر في
المساواة ان لا يتخلل احدهما عن الآخر ولم يفتق الازم العقلي بينهما بان كان عدم
الانتفكاك بينهما اتفاقا كذا طبقه الانسان وناحية الجار قوله ان كان الانسان ناطقا
كان الجار ناطقا فان عدم الانتفكاك بينهما اتفاق بسبب وجودهما معا ولا يلزم بهما
عقلا والجواب ان المراد بالمساواة ان يلزم من كونهما الاخر عقلا كما هو المنتزاع من اطلاق
والا فلو لم يكن كلامهم (قوله على لطلاقه) أي سواء كان لازما أو لا (قوله يقولون كذلك)
أي انه مفيد من غير تنقيح بالازم (قوله قاطبة لتوجيه) أي بان يقال ان المصنف ناقص
لكلام القوم فلا اعتراض عليه أو يقال ان اذا قيل اذا كان السند مساويا للاحكام
والمهمة في قوة الجزئية فبعدمه يجوز اطلاقه في بعض الصور ويراد بذلك البعض
وفيه ان مهملة العلوم كلية كإمر (قوله فاقبل) وارد على قوله ولا يدفع السند الا اذا
كان منطوقا وحاصله ان الاستدلال كان اعم بالزمن من دفعه دفع المنع اذ يلزم من نفى الاعم
نفى الاخص ولا يقال لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص بعينه فكيف امتنع
المانع لا نقول السند كما هو ما يذكر الخ وما قيل في رد السائل المذكور في الشارح
من انه قد يقال ان السند في هذه الحالة مساو في زعم المانع ولهذا افادته التقوية فهو
داخل في المساوي يرد بان المانع يمكن ان يعتقده اعم ويعتقد ان السند الاعم كان
فيكون معقوبا عنده هذا الاعتبار (قوله فيفيد دفعه) أي السند دفع المنع (قوله
كالمساوي) أي كاداد دفع المساوي (قوله على تقدير جواز) أي جواز السند الاعم وفيه
انه يجوز قطعا اذا ظن المانع افادته على ما تقدم فالاولى على تقدير وجوده (قوله كما هو
في الاخص) أي كما هو الكائن في الاخص اذ لا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم الذي هو
تقيض المقدمة المنوعة حتى تثبت المقدمة لجواز ان تثبت تقيضا في فرد آخر (قوله
حتى يرد ما ذكرتم) من ابطال المحصر فحصل الجواب ان سببا بطلان المحصر فهم ان
على دفع السند الاعم كونه لا يلزم من دفعه دفع المنع فيقال بل يلزم ونحن نقول منع دفع
الاعم لعل أخرى فصح المحصر (قوله لسكان بجماها المقدمة المنوعة تحقفا لمعنى
المعوم) فيه ان هو السند اعم واثبت لتقيض المقدمة لا لنفسها كما حقق عومه
لا يترقب على كونه بجماها المقدمة (قوله يضر) بضم الياء مضارع أمر الرأى
ولا يجوز القبح لان المقترح متعدد بنفسه لا بالياء تأمل (قوله فيه ما فيه) أشار الى ان هذا
لا يتم الا على تقدير كون السند اعم مطلقا من تقيض المقدمة المنوعة ومن نفسها
وهو قليل لا يكاد يوجد في كلام العلماء كما اذا قل المائل هذا الشيخ ليس بصاحل لانه

أي العموم فاذا ابطاله يضر بابطاله فيبطل بسببه مقدمة كما يبطل منع السائل تأمل فقيه ما فيه ليس

(أو نقض) أي الدليل

وما هنا محمول على

ظاهراً وبالغالب

أي يضاف المحسوس

عن الدليل وما هنا

سؤال مشهور وهو

إن النقض لا ينقض

بالغالب المذكور

بل هو عبارة عن منع

الدليل بأن يقال

إن هذا التعليل غير

صحيح إما لتعطف

الحكم المذكور

عنه وأول استلزامه

فإذا أخرج على

أي وجهه كان

من الموصفات

(أو عورض) أي

الدليل ولو فسر

بما ادعى المدعي

على ما قبل لا غنى

سياق الكلام

وأبنا المعارضة

ظاهرة في الدليل

دون المدعى (بدليل

الخلافاً) أي بدليل

يدل على خلافاً

ما يدل عليه دليل

المعلل أو تقضيه

سواء كان دليل

المعارض عين

دليل المعلل الأول

كما في المضاطات

ليس بإنسان فقال السائل لا تسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون موجوداً وإن كونه
موجوداً الذي استند به السائل اعم من مطلقاً من نفس الممنوع وهو كونه ليس بإنسان
ومن نقض الممنوع وهو كونه إنساناً المصدق الموجود بالإنسان وغير الإنسان إما على
نقد كونه أعم من وجه من نفس المقدمة الممنوعة هي كما هو الفاعل كان تبدل
في المثال المذكور موجوداً بصيوان فلا يتم إذ لا يضر دفعه المعلل أصلاً ذكر ما رعى
(قوله أو نقض) عطف على منع (قوله وما هنا محمول على ظاهره) أي الاستداهة
محمول على ظاهره لا تأويل فيه لتعلق النقض بمجموع الدليل بخلاف قوله سابقاً منع
كأمر وهذا مبني على ما رواه أنه دور من أن النقض الإجمالي أطلل مجموع الدلائل
وذهب الرافعي إلى أنه أطلل مقدمة غير صحيحة فيحتاج إلى التأويل السابق لكن
المصنف والشارح على الأول (قوله وما هنا سؤال الخ) يجب عنه بأن لا تسلم أن أراد
بالتعطف تحلف الحكم فقط بل مطلق التعطف الشامل لتعطف العلة باستلزام فساد آخر
سلمنا ذلك لكن لا تسلم أن أراد بالحكم الدعوى فقط بل الحكم الإلزامي للدليل
مطلقاً سلمنا ذلك لكن لا تسلم أن في العبارة ما يقتضي المحصور وعلى تسليمه فلماذا
نقول هو ما هو مطلق ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أما التعطف المحسوس) راجع لقوله
يقال والقول لاجل ذلك فيحتاج عدم انضمامه إلى دليل وقد يكون بديهياً ما لم يجعل
رأيه ما إلى قوله غير صحيح كما لا مفاصل على النظرى لأن يحصل بالنسبة للبدن
تنبيهاً وقد يقال إذا كان عدم العلة بديهياً كان الدليل مستلزماً فساداً وهو محال فتنه
بذاته العقل فهو داخل في القسم الثاني فلا تصور على هذا أبداً (قوله فساداً آخر)
كالدور والتسلسل (قوله ولو فسر) أي الضمير (قوله على ما قبل) فأنه السبيل (قوله
لا غنى سياق الكلام) لا اختلاف مرجع الضمائر (قوله وأبنا المعارضة) أي بالمعنى
الإناسي بقول المصنف بدليل الخلاف وهو مقابلة الدليل بدليل الخلاف إما بمعنى
إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل فليست ظاهرة في الدليل دون
المدعى لكن هذا المعنى لا يناسب قول المصنف بدليل الخلاف (قوله ونقضه)
عطف تفسير والمراد ما يدل على القبح ولو زوماً كما إذا دل على ما دوى النقض
أو الأحص منه ولئن مثل الثلاثة فقول إذا ادعى المعلل أن إنساناً شيئاً واستدل عليه
فمعارضة السائل له إما بإثبات انصافه أو بإثبات ضاه كنهه وإثبات الزمجي
كأن يقال في الأول هذا ناطق وكل ناطق إنسان وفي الثاني هذا ناطق وكل ناطق
ضاحك وفي الثالث هذا آدمي أسود وكل آدمي أسود زنجي (قوله عين دليل
المعلل) أي لا من جميع الوجوه والألم تصور المعارضة بينهما بل باعتبار الصورة
وغالب المادة كالصغرى والحد الأوسط مثله أن يقول الفيلسوف الذي لم يقدم لانه أثر

معارضة بالمثل
والفارقة بالغير
ولما كان السائل
مستدلا فيهما
(ففي الصورتين)
أي النقض
والمعارضة (صرت
مانعا) أي سائلا
بمعنى أن الممثل
الأول في الصورتين
بصورة اختلاف كان
للسائل هناك ثلاثة
مناصب كذلك
للمدعى الأول في
كل واحدة في
هاتين الصورتين
ثلاثا لمنصب وما
يقال من أن
المعارضة لا تعارض
فامر غير متعدي
ويمكن أن يحصل
المانع في عبارة
المستف على
الناقض وهو
الظاهر لكن
الأول أولى اعلم
أن ترتيب النوع
على ما ذكره
المحقق الرازي في
الحكايات

القديم ولا شيء من أثر القديم بمحدث فيقول السني العالم أثر القديم ولا شيء من أثر القديم
قديم (قوله العامة الورود) معنى عموم ورودها أنه يستدل بها على كل شيء حتى
النقضين كما يقال هذا الشيء الذي هو وده وعدمه متزامن للطلب ما لم يكون
موجودا أو معدوما وإياها كان ثبت المطلوب قال استدل بالنقض على قدم العالم
فمستدل به على حدوثه معارضة له به ورده التحقضي أن يقال مختاراه معدوم ولا نسلم
ثبوت المطلوب لا مختاراه معدوم ذاته وحته التي هي استلزام عدمه المطلوب ذكره
المرعشي (قوله بالقلب) لأنه قلب دليل المستدل لدلالة (قوله أو كان صورة كصورته)
أي مع اختلاف المادة والمبدأ اتحاد الصورة أن يكون الدليلان من الضرب الأول من
الشكل الأول مثلا (قوله بالمثل) لتماثل الدليلين صورة متماثلهما الوضوء عبادة وكل
عبادة محتاج لنسبة فيقول المعارض الوضوء نظافة وكل نظافة مستقتبة عن النفس (قوله
والأ) أي والأكثر دليل المعارض عين دليل الممثل ولا صورته بأن يتقدم له الصورة
أو مختلفا مادة وصورة (قوله بمعارضة) بالغير فهي فثمان فالأول كما يستدل
الممثل على مادته بخلافه عامة الورود بمعارضة السائل بأركانها المتماثلة لدليلا
على قبض مدعى الممثل بصورة أخرى غير الصورة التي اختارها الممثل والثاني كان
يقول المعارض في المثال المتقدم الوضوء نظافة ولا شيء من النظافة يحتاج إلى نية وإنما
أنتهى الاتحاد في الصورة المطلوبة دون الاتحاد في المادة مع أن كلامه مساجع الدليل
لأن الصورة أشرف لأن بها وجود الشيء بالفعل بخلاف المادة في بالقوة (قوله
ولما كان الخ) إشارة إلى أن الغاء فقصيه وتعليقه اعتراض من وجهين أحدهما
أنه لا يجب بالغاء كما هو متصور من تأنيدهما أن العطف متأخر فهو أولى لعدم حاجته
إلى تقديمه والمطوف عليه قوله منع الخ وفائدة الغاء نفسه على أن صورته مانعا إنما
تكون بعد وظائف الخصم الأول (قوا صرف مانعا) أي متعديا من المنع أو في
منصب المنع والخطاب للممثل كما أشار إليه الشارح (قوله أي سائلا) هل المنع على المعنى
الاعم الصالح بالوظائف الثلاثة (قوله فامر غير متعدي) أي لا يتلاقى وقوعه في محاورات
المحققين ولا خلافا لوزان الدليل الثاني للممثل المظهر وعلى تقدير عدم المظهر به انضم
إلى دليله الأول فحصل له قوة على المعارضة (قوله على الناقض) أي المانع بالمعنى
الخاص (قوله وهو الظاهر) أي من اللفظ لأنه الشائع والمتبادر إلى العاقل عند الإطلاق
(قوله لكن الأول أولى) لسلامته من القصور في الثاني وفيه أن الأول لا يناسب قوله
فيما سبق في عقد قول المصنف بأن قول هذا تمثيل لجميع ما سبق لأن ما تنف لم يمثل فيه
للمعنى الاجمالي والمعارضة الصادرة من الممثل بعد صورته ساذا انما مثل للمنع
منه (قوله ترتيب النوع) جمع منع بالمعنى الخاص (قوله في الحكايات) هو ضم

هو ان التقض مقدم على المناقضة هي على المعارضة فلو قدم المصنف ١٩ التحتن على المناقضة لوافق

الوضع الطبع
وأضاف ان النوع
الذي لا يتغير يرى
التهنيدات أيضا
كما ينبغي على من
له تبسع فالتقصير
على الدليل هاهنا
اما لاكتفائه بالاصل
أو بعمل الدليل
أهم مسأله (بان
تقول الظاهر انه
متعلق قوله في حد
الرساله ذات
بكلام الخ وهذا
شروع في تحليل
جميع ما سبق (الله
تعالى متكلم بكلام
ازلي) وهو ما لا
يسبق على وجوده
عنده (ناقل عن
المقاصد) الظاهر
انه اسم كتاب لكنه
ليس هو المشهور
لانه لم يستحق
التفتاؤا في المصنف
مقدم عليه فان
طلب صحة النقل
نحضر المقاصد (أو
مدعى دليل انه
استدل الكلام حقيقة
الذاته) وفي بعض

كتاب الرازي في الآداب (قوله ان التقض مقدم على المناقضة) وجهه ان
الدليل موصل قريبا والمقدمة موصل بعد والاول مقدم فيقدم ما يتعلق به أيضا
التقض الاجمالي اقرب في الخلدش من المناقضة فيقدم واختار كشر تقديم المناقضة
كما تقتضيه صريح المصنف ووجهه ان افعال ما دام معللا يكون التحليل حقه وليس
للسائل هناك الا المبالغة وأيضا متعلق المناقضة - وهو متعلق التقض كل والجزء مقدم
على الكل وأيضا في تقديم المناقضة ترقى من الادنى الى الاعلى (قوله الطبع) أي طبع
البحث أي قانونه (قوله في التذمبات) لازالة انقضاء الحاصل في بعض الضرورية (قوله
بأدنى) أي القالب وهو الدليل (قوله مسأله) أي محاز من اطلاق انقضاء واردة
العام وقوم ههنا لا ينبغي فليحذر (قوله الظاهر) مقابله انه متعلق بقوله ما نعلقه فربما
ونظام ما يتكف لتصححان يقال ان تحليل ضرورية المعلل ما نعلق في صورتين انما يتضح
بذكر المذمعي وليس له والمنع والتقض والمعارضة فأوردناها ولا على سبيل التبعية (قوله
متعلق) أي مرتبط ارتباطا بالمثل وليس المراد المتعلق بالصوى بدليل قوله بعد الخ
ولم يقدم ما يصلح له وتعلقه بالصوى بمحذوف وخبر مبتدأ محذوف أي تحليل ما مر كاش
بان تقول أو ما مر على بان تقول (قوله في صدر الرسالة) كان الاولى حذفه لان اذا قلت
الخ لم يقع كنه في صدر الرسالة انما الواقع في صدرها بعضه اللهم الا ان مراد بالمعدود ما قبل
الخرق فيصدق بالذات في تحليل الائناء (قوله في تحليل جميع ما سبق) المراد بالجميع الأكثر
اذما سبق طلب الصحة وطلب الدليل والمنع الجرد ومنع النقل والمذمعي محجاز او دفع
السند اذا كان مساويا (قوله كلام ازلي) لم يقل ليس بحرف ولا صوت لان ما ذكره
في الدعوى كاف في غرضه من ترتيب الامور والاشياء عليه فاحفظه ولا تقرب بما قيل ههنا فهو
فاسد تأمل (قوله وهو ما لم يسبق على وجوده عنده) فسر الازلي بذلك مع انه على
الاشهر يمثل الوجودي وغيره بخلاف القديم فانه مختص بالوجودي لأن جملة على هذا
المعنى انبى كما هو مذهب اهل السنة في محل الخلاف (قوله الظاهر انه اسم كتاب) هو
لأن اصحاب الاسرافيين جدد اعصابهم لعل مقابل الظاهر جعله اسم بعض كتاب ترجم
هذا البعض بالمقاصد (قوله فان طلب صحة النقل) أي تحصيله (قوله بدليل انه استدلال الخ)
الباه الصاحبة أو متعلقة بمحذوف أي استدلال بدليل الخ والعنبر للشان والفعل مبنى
للمجهول أو لفاعل وهو اما الصنوبر الراجع الى الله أو جملة وكلم الله موسى تكليما لان
المراد لفظها فهي في حكم المفرد ذكر هذا اعصاب في نرحه وان كان الشارح على خلافه
أو الصنوبره والفعل مبنى للفاعل الذي هو الصنوبر الراجع الى الله (قوله أسند
الكلام الخ) وكل ما أسند اليه في التبرج حقيقة فهو صفة فهو قياس من الشكل الاول
حذف كبراه واعترض بأن ثبوت الشرع موقوف على أمور منها ثبوت الكلام فانياته

التمع اسند اليه أي الى ذاته فمال السمتين واحد (وكان الله موسى تكليما)

بالشرع دور واجب بان ثبوت الشرع اغماشوق على ثبوت الكلام انطلى والمراد
هنا التمسى (قوله هذا بيان الخ) أى فهو خبر استند بحجوف تقديره دليل استند وبعبني
استند (قوله فله ان هذا الدليل) أى المشار اليه وهو ان الكلام استند اليه حقيقة وكل
ما استند اليه حقيقة فهو صفة له وتلخيص هذا الاعتراض ان تمنع أولا مفرى القياس
والى هذا اشار الشارح بقوله على تقدير غماه اعني تقدير غماه من حيث صفراء
وحاصله ان المدعى في مقدمه الدليل استند الكلام الذى في دليل المقدمة استند الكلام
والجواب ان استناد التكليم بمنزلة استناد الكلام لما بين التكليم والكلام من الملازمة
ثم تقول ثانيا على هذا التقدير لا يدل الدليل على المدعى لان المدعى ان الله تعالى تكلم
بكلامه هو حودازى والدليل لا يدل الا على كونه صفة ثابتة له ولا يلزم من ثبوته له كونه
وجودا بالزاى دليل ثبوت التقدم الذاتى له تعالى مع انه مدعى والوجوب الذاتى مع انه
أمر اعتبارى فخير هذا ان الاعتراض على الصغرى من باب المنع وار الاعتراض الثانى
من باب النقص الاجالى هذا هو المناسب لتقرير الشارح ومن جعل تقدير الكبرى وكل
ما استند اليه حقيقة فهو صفة ازلية وجودية والاعتراض الثانى يمنع الكبرى فهو محزل
عن ما يناسب تقرير الشارح (قوله كالتقدم الثانى والوجوب الذاتى) أى في مجرد ثبوتهما
له تعالى وخصهما بما لا كرامة ما لكان اختصت بهما الذات العلية واما العرضيان
فانصاهما بناء على ما ذهب اليه الرازي من انها ممكنة في نفسها قديمة واحدة لتغيرها
لاقتضاء الذات باها والاهو دور على خلافه كما هو معلوم في محله والتقدم الذاتى هو عدم
افتتاح الوجود لذات الموجود والقدم العرضى ويسمى بالتقدم الزمانى هدم افتتاح
الوجود لذات الموجود بل لتغيره ويطلق الزمانى ايضا على هذا العهد وجودا لمحدث
والوجوب الذاتى هو وجوب الوجود لذات الموجود والعرضى وجوب الوجود لذات
الموجود بل لتغيره (قوله ولا يلزم الخ) من تنه التقرير (قوله مطلقا) أى وجودا مطلقا أى
غير مقيد بالزلى او زمانا مطلقا أى غير مقيد بالازل فهو مفهوم مطلق وانظروا وينظر الى
الثانى قوله فضلا عن ان يكون فى الازل (قوله والا) أى بان قلنا يلزم من انصافه بامر
كون ذلك الامر وجودا يلزم بان يكون الخ ووجه القرض ان المولى متصف بكمال ذات
لانهاية لها فلزم ان تكون كلها وجودية ازلية (قوله من ان تحصى) أى من الاحصاء
اى من ذى الاحصاء (قوله عقلا ونقلا) اما عقلا فلا ذلك غير لائق بكمال التوحيد ولامه
بمقتضى وجوده لانهاية له ولعدم الدليل وأمانة فلا فلان جمهور المتكلمين حصر الصفات
الوجودية له تعالى في سبع ومنهم من زاد صفة التكوين ومنهم من زاد صفة الادراك
وفى كل ذلك مجال للنقض اما عدم الانعكاس فلا وجودا فدية متصفة بصفات
وجودية غير ممكنة عنها النقص فيجب كمال الكمال واما وجوده لانهاية له فلا مانع منه

هذا بيان استند الى
ذاته تعالى فيه ان هذا
الدليل على تقدير
بما به دل على ان
اللام صفة ثابتة
له تعالى واما على
انه موجود في نفسه
وجود غير معروف
بالعدم فلا احتمال
ان يكون كالتقدم
الذاتى والوجود
الذاتى ولا يلزم من
كون التمسى صفة
اثرى وانما به كونه
موجودا وثانقا
نعم مطلقا فضلا
عن ان يكون فى
الازل ولا يلزم ان
يكون للجواب
تعالى صفات
هو وجوده ازلية
أكثر من ان
تحصى مع انه ليس
كذلك عقلا ونقلا

في التقديم انما الحال وجودها لانه من الحوادث واما عدم الدليل فقد يقال الدليل
 ان ذلك كمال وكل كمال يوجب واما النقل فلانا لم نحصر في كلامنا على الكلام انما هو
 الصفات الوجودية الواجب معرفته اتصالا لا الواجب مطلقا ولو قال ولا يلزم ان تكون
 صفات الموجودات الواجب كلها موجودة ازيله وليس كذلك عقلا ونقلا انكفا موسلم من
 الاعتراض (قوله فان قيل) اي في الجواب عن الابرار المتقدم وحاصله منع ان المراد
 بالازلي ما لم يسبق على وجوده عدمه حتى ترد الشبهة المذكورة بل ما لا اول له (قوله)
 فاندفع التهمة فيه) انما لم تدفع تمامها لان الاعتراض المتقدم مبني على دلالته على
 وجود الكلام ازيله وعلى تسليم ان المدعى ليس الاثبوت له تعالى ازالا فاندفع الشبهة
 من جهة عدم دلالته الدليل على الوجود لانه من جهة عدم دلالة على الازلية ولهذا اشار
 الشارح بالعلامة (قوله قلنا هم) اهل السنة ومنهم المصنف وحاصل دفع هذا الجواب
 اثبات ان مراد المصنف ذلك المضاف لكلام القوم الذين هو منهم فانهم يقولون وجوده
 ويستدلون بهذا الدليل (قوله على ان الخ) ترقى في دفع الجواب المذكور وحاصله انا
 لو سلمنا ان المدعى ليس نفسه تعرض لوجود الكلام فيقول فيه تعرض لكونه ازيله
 والدليل لا يتجبه فعلى كل حال لم ينضم الاعتراض عليه (قوله فيه ما فيه) اي في كون
 ازيلته لا يلزم من الدليل ما فيه لان ما استداله تعالى لو لم يكن ازيله كان حادثا فيلزم
 قيام الحوادث بذاته تعالى وهو محال وقوله ثانيا وفيه ما فيه يرجع ضميره الى قوله اولافه
 ما فيه فهو دفع في القدر وحاصله منع لزوم قيام الحوادث بذاته تعالى انما يكون اذ قلنا
 بوجود الكلام اما على انه امر اعتباري ظاهري والاولى جل وعز ينصف بالامور الاعتبارية
 الحادثة اي المتعددة بعد العدم كخلق والرزق من غير قيامها له (قوله يجوز انما هو)
 مستند - وازال المجاز (قوله سواء كان في النسبة) فيكون من الاستناد الى السبب الواحد
 لان حق الكلام ان يستند الى ما شره كالتحرر مثلا فاستداله تعالى لكونه خلقه
 فيها ومثل هذا يجوز في عرف اللغة وان كان المولى هو الفاعل حقيقة الا ترى انه لا يقال
 كل الله على ان الاستناد حقيقي وان كان المولى خالق الاكل (قوله في الطرف) فيكون
 مجازا من سلامة المطلق احكامه لا من ولادة الاستحراق قول الشارح قبل خلق الكلام
 ظاهري في المجاز في الطرف فينتابه التعميم بعد الان يقال المراد لم لا يجوز ان يكون
 المعنى الواقع ان المعنى خلق الكلام فيكون التعميد بيان المعنى الواقعي اجالا لبيان كيفية
 التجوز فندفع اي الاستدائ بطل لموافق ما مر من ان دفع الاستدائ بالابطال وانما
 كان هنا سواء بالان المراد بالمجاز بخلاف الحقيقة مما تأتي في هذا المقام فسطعنا على الظاهر
 هنا وساعبر هنا بالدفع وفي بقية رد الاعتراضات الواردة على الدليل بالمعنى لتوافق عبارة
 التمسك بعبارة المسمى كالا يخفى على من تأمل (قوله بالاصل) اي بالقاعدة وهي ان

فان قيل المدعى
 ليس الا ان الكلام
 صفة بذاته له تعالى
 ازالا ووجوده في
 نفسه ابر بما لا يرد
 في المعنى فاندفع
 الشبهة قلنا هم
 يقولون بوجود
 الكلام وبعدمه
 من الصفات القديمة
 ودلنا هم هو هذا
 على ان كونه ثابتا
 في الاول ايضا لا يلزم
 من الدليل فيه
 ما فيه وفيه ما فيه
 (فيمنع مجاز المجاز)
 بان يقال لا نسلم
 انه استداله فانه
 حقيقة لم لا يجوز انه
 يولد خلق الكلام
 على سبيل المجاز
 سواء كان في
 النسبة او في الطرف
 (في دفع بالاصل)
 تقريره

ان الحقيقة أصل والجواز فرع ولا يحتاج الدليل ارادة الحقيقة انما الدليل على من زعم انه اراء غيرا
 (أوبنقض بالحق) بان يقال انه تعالى أسند الخلق لداته كالكلام حيث قال تعالى الله - اي -
 هو الذي لا يتغير جذا الدليل الدال على ان الكلام صفة لازلية في الخلق انما صغرته امر اضافي اذ هو
 في نطاق القدرة بالقدور ٢٢ فختلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله (فقبل الله اضافته القدرة الى

القدور) والقدرة
 صفة لازلية تؤثر في
 المقدورات عند
 تعلقها بها (فيمنع
 مستنداته حقيقي)
 ان يقال لانسل انه
 اضافته لم لا يجوز ان
 يكون صفة حقيقية
 كالقدور (أو معارض
 له تأدية الحروف
 الحادثة) تقريره
 ان يقال دليلكم
 وان دل على ان
 الكلام صفة لازلية
 فاقه بذاته تعالى
 لكن عندنا ما يدل
 على انه ليس كذلك
 وهو ان الكلام
 مركب من
 الحروف المرتبة
 المقدم بعضها على
 بعض المتقطعة
 الازمنة الحادثة
 وكما كان كذلك

الحقيقة أصل الخ وان المراد برفع باصلة الأصل تأمل (قوله أصل) أي راجع وغالب
 (قوله فلا يحتاج الى دليل) أي غير الاصل المد كورة فلا اعتراض بأن هذا دعوى
 ارادة الحقيقة بدسية ولو كانت طبيعية لم تعلق بها منع وارادة الحقيقة فاعل منع
 قبل من ان الأولى حذف الفاعل لم يفرع ماذ كره على ان الحقيقة وفرعة المعار
 انما يظهر على تفسير الأصل هنا بما ينفي عليه مراما على تفسيره راجع والغالب كما
 فعلنا فلا يلائم (قوله انما الدليل) زيادة فائدة لا بأس بها وان كانت غير محتاج اليها
 فيما نحن بصدده (قوله أوبنقض) عطف على يمنع (قوله فيوجد الدليل) أي بعينه
 والاختلاف في بعض المادة لا ينفي العينية كما قدمنا في الكلام على المعارض فقط
 بالمعظم هنا (قوله امر اضافي) أي لا يخل الا بالاضافة الى التفسير لانه تعلق القدرة
 بالقدور فلا يخل الا بالاضافة الى القدرة والقدور أي والامر الاضافي مختصاري لا وجود له
 في الخارج كالأوت والنبوة (قوله فقبل) الفاعل تعلقية (قوله تؤثر في المقدورات) من باب
 الاستناد الى السبب اذا المؤثر حقيقة الذات ولو قال في المكاتب يدل في المقدورات
 لكان أولى لما لم يزل عليه من الدور وقوله عند تعلقها بها أي توجهها اليها واطمئنانها
 (قوله فيمنع) أي النقض المسد كور بمعنى شاهد وهذا وقوله فيمنع الاتي توضيح لقوله
 سابقا في صورتين صرت مانعا (قوله مستنداته) أي الخلق حقيقي أي فلم يتقلف
 الدلول عن الدليل وهذا مذهب المتأخرين من المتأخرين صفة لازلية بها الاتحاد والاعدام
 وبسببها التكوين ووظيفة القدرة عند فهم جعل الممكن قابلا لها والاول مذهب
 الاشعرية (قوله أو معارض) عطف على يمنع الاول (قوله تأدية الحروف) أي الحروف
 المؤداة فهو من اضافته اضافة الى الموصوف وهذا يجب عن لتأدية التي سجد كرها
 الشارح (قوله هو ان الكلام الخ) حاصل ما في هذا المقام ان يقال ان هنا قيامين
 متناظرين الاول الكلام صفة نه وكل ما هو صفة له فهو قديم والثاني الكلام مركب من
 الحروف المتعاقبة وكل ما هو كذلك فهو حادث فافترق المسلمون اربع فرق بقدر
 مقدسات القيام فرقان من أهل السنة احدها الحنابلة اعني اتباع الامام أحمد
 ابن حنبل فجادوا مع مرجع في غير موضع خلافا لمن زعم خلافه والثانية من عداهم من

لا يكون ثابته في الازل وقد علم من هذا التقرير ما في عبارة المصنف من السامحة
 اهل
 اذا الكلام ليس تأدية الحروف بل هو مركب من الحروف كما ذكر وهو المراد وبؤده قوله (فيمنع)
 يقال لانسل ان الكلام مركب من الحروف (ومنهذا المنسح قوله
 ان الكلام في العواد واقفا • جعل اللسان على العواد لئلا

كلام الاول بالمعنى القبر المشهور الذي قاله الثاثلون بان الله تعالى متكلم والثاني بالمعنى المشهور وانما كان
 والمسالمة من غوامض علم الكلام وما اخذوه من على سبيل التمثيل وكان تنصيصا غير مناسب له
 ما لا تقتصر على تقرير ما فيها وتوضيحه ولم نورد ازا زائدا عليه ٢٣ مقتضاه لكن نورد مسئلة مشهورة

متعلقة بفتنا هذا
 فان تصديقها يقع
 المستدين وهي
 ان المعارضة في
 المقولات
 كالتقضي في الدليل
 بان يقال ان دليلكم
 لو كان صحيحا
 مقدماته صحيحا
 صدق تقضي
 مدلوله لكن
 عندنا دليل دل
 على صده فلا
 يكون صحيحا
 فيثبت ان يكون
 محصل المعارضة
 نقضا اجماليا لها
 تدل على ان دليل
 المعلن لا يستحق
 ان يستدل به على
 المطلوب ووجه
 التقصيص بالمعارضة
 في الدلائل العله
 اسماها لزومات
 بالنسبة الى مدلولها
 بخلاف الالهة
 التقضية اذ هي امارات

اهل السنة وفرقتان من غيرهم احدهما المعتزلة والثانية الكرامية فالفرقتان
 الاولتان اخذتا باقياس الاول لكن الختلاف طعن في كبرى القياس الثاني وقالوا
 الكلام مركب من حروف قدعة تماقيا وترتيبها وانقطاعها انما هو بالنسبة الى الحروف
 عن الالحاق بالقديم كما هو فيكما جازروا في البداي تعالى لا كيف ولا مقابلة ولا انحصار حاز
 سماع كلام ذي اصوات وحروف لا تماقيا ولا ترتيب ولا انقطاع وانه ذهب كثيرون
 منهم المصنف في كتابه الى اوافق من عداهم من اهل السنة طعنوا في مفرم وقالوا الكلام
 ليس مركبا من الحروف بل هو معنى نفسي قائم بالذات العلية والمركب من الحروف انما
 هو القليل وليس هو الصفة المتكلم فيها والفرقتان الاخرتان اخذتا باقياس الثاني
 لكن المعتزلة طعنوا في صغرى الاول وقالوا الكلام ليس صفة له لعدم قيامه به انما هو
 نالقه في بعض الاجرام والكرامية طعنوا في كبراه وقالوا ليس كل ما كان صفة له قديم
 والترمز انه صفة له تعالى وحادث ومن العلماء من احتار الوقت في هذه المسألة ولم يجرى انه
 اسلم (قوله الذي قاله الثاثلون بان الله تعالى متكلم) اي كلاما تنصيصا ولا فالختلاف
 الكرامية بل والمعتزلة يقولون بان الاله تعالى متكلم فتأمل (قوله والثاني ما عني
 مشهور) اعني المركب من الحروف والاصوات ويؤيده رواية السان (قوله من
 عوامس) جمع غامضة (قوله في المقولات) اي الادلة المقولة (قوله كالتقضي) اي
 بوقته اي ان محصلها نقض اجمالي كتاب ابي (قوله ان دليلكم لو كان الخ) اشار الى
 داس استثنائي حاصل مقدمه صحة الدليل وحاصل ناله عدم صدق تقضي مدلوله
 واستثناء تقضي وهو صدق البعض ينتج تقضي المقدم وهو عدم الصحة فاقامة الدليل
 الذي تدل على صدق تقضي المدلول ينتج ابطال الدليل في المعارضة ابطال للدليل
 (قوله لا يستحق ان يستدل به) لمعارضته بالانحرف فهو مدلوله صدق اجماع مجموع الدليل
 بعض اجمالي (قوله ووجه التخصيص) اي تخصص كون المعارضة كالتقضي في الدلائل
 المقابلة دون العلية (قوله انه لمزومات الخ) اي وانتفاء اللوازم وحسب انتفاء المزومات
 (قوله امارات) جمع اماره وهي في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به اظن
 شئ آخر (قوله على تحقيق المدلول) اي حصوله (قوله ولا يلزم الخ) اي تلبست لمزومات
 بالنسبة الى مدلولها لاجل وجودها في يد من يدعيه على باب داره وامارة لكونه يد
 متدعروا ولكن ذلك ليس بلازم (قوله وانت خير الخ) يجاب عنه باننا نقتض كونهم

على تحقيق المدلول ولا يلزم من تحقيق امارات التي تحقق ذلك التي هذا ما قالوه في بيان هذه المسألة
 انت خير بيان ما ذكره في بيان كون المعارضة في قوة النقض الاجمالي انما يدل على ان كل دليل يعارض
 ان ان ينقض امكن ذلك لا كيف في قوة ما له الاستلزام وانه يلزم ان يثبت

لو جاز ان المراضة في قوة النقص فان مدعاهم انها كالنقص وعلى تسليم ذلك فالمراد
 بكونه في قوة انها متعبد به وتسلزمه وما من المراد بالتعبد ما قيل النقص من التبرئ ولا
 بواقبه فلو لم يسم في البياض فحصل الخ اذا المراد بالفضل مما لا يكون الا ان كان ذلك اي
 ان كل دليل يارضى يمكن ان يقتضي وكذا الضمير في قوله اتماما له (قوله لا يقتضي كونه)
 اي الشيء الاول (قوله في قوة) اي الشيء الثاني الا ترى ان المدعى مستلزم لبيان مع انه
 ليس في قوة المكان (قوله وكلنا المتقدمين الخ) اي لان من الادلة العامة ما لا يقتضي نحو
 هذا يدور بالليل وكل من يدور بالليل سارق ومن الادلة النقلة ما هو مقتضى كاشف نوع
 التي صلى الله عليه وسلم (قوله ولذا لزوم معرفه مطلق الدليل) لكن ان كانت
 المتقدمات كلها يقينية المصدق فالزوم يقتضي او نسبة المصدق فظني وان كانت كاذبة
 فتارة يقتضي صدق انتاجها نحو الانسان ماء وكل ماء وان قال انسان حيوان وارة
 يكذب نحو الانسان ماء وكل ماء حيوان الانسان حيوان وعلى كل حال فالزوم معرفه قوله
 وانتم الكلام اي في شرح هذه الرسالة (قوله على هذا القدر) اي حال كونها تقتصر
 على هذا الدور والمآل عطف مرادف وحلة واليه المرجع والمآل اما استنفاد اوعطاف
 على حلة وانتم بناء على المشهور عند الفقهاء من حوازه عطف التفسير على الانشاء وعكسه
 لا على مذهب السابقين المانعين له في العمل لامن الاعراب (قوله لهذه الرسالة) اي
 الكاتبة لهذه الرسالة (قوله لما لاحظتم) اي تأملتم (قوله قدس سره) اي طهر محصل
 سره وهو القلب وانه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل

(يقول راجي حسن الختام من العلي المصنوعي على صفر ابن علي)

بعد جمن تزه من الندو المناظر وتفرده بالبرهان التاليع والنسب الطائ الباهر والبالا
 والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالحج والمهزات وعلى آله وصحبه الذين خاضوا مع
 المصارك وحسوا زرع الشهوات فقد تم طبع حاشية شمس الغنمى وطبع
 الاعنه اذ في افق التدقيق الشيخ الامام الصبان أسكنه الله وسج
 الجنان على شرح آداب الصلح مع الحنفى بالمطبعة المطبعة
 الشرفه التي مركزها في مصر خان ابي طايقه على
 ذمة المكرم الشيخ احمد البني في آخر ربيع
 الثاني سنة الف وثلاثمائة وثمانين
 الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل الصلوة
 وآدم التحيه
 آمين

على ما لو كان
 التخصيص غير
 واقعه وايضا لزوم
 معبر في مطلق
 الدليل المتناول
 له كيف يمكن
 المقتضى صلاحيته
 والذلي غير لازم
 والجملة التفرق
 ليس على ما يقتضي
 وانتم الكلام
 على عدم التفرق
 غير الى الدليل
 والله المبرر مع
 والمآل اعلم ان
 الحواشي المتنوعة
 للمحقق الشريف
 قدس سره هذه
 الرسالة لاحظتها
 في النسخ متعددة
 ووجدت بعضها
 سقيمة لم يكن
 اعلم على علم اولم
 التزم نقلها بل
 قررت الكلام
 على وجه لاحظته
 وقع بعض تقريراتنا
 موافق لتقريره
 قدس سره وبعضها
 غير موافق له فتمثل
 وانصبت فان

